

بين الزعم والوهم.. حزب الله وموقعه الطبيعي

عديد نصر
كاتب لبناني

يحزنني أولئك الذين لا زالوا يظنون أنه من الممكن العمل على إسداء النصح لحزب الله باعتباره "حزبا مقاوما"، لكي يعود فينحاز إلى الانتفاضة الشعبية في لبنان باعتبار أنه "يمتلك تاريخا مشرفا في مقاومة الاحتلال الصهيوني"، وأنه "يمثل شريحة عريضة غالبيتها الساحقة تقع تحت وطأة الضغوط الاجتماعية التي أدت إليها سياسات اقتصادية واجتماعية رعناء لمنظومة ناهية، حاشا أن يكون من حزر الجنوب مشاركا فيها".

يحزنني هؤلاء إما أنهم لا يدركون طبيعة هذا الحزب وحقيقة تمثيله الشعبي وموقعه وبالتالي دوره إقليميا وداخليا في هذا النظام الذي انقلب عليه اللبنانيون في 17 أكتوبر الماضي، أو أنهم يتعاملون عمدا عن كل ذلك في إطار عملية تضليل مضمودة لهم دور ما فيها.

قد يكون لتوقف حزب الله عن شن الحملات الإعلامية والتشيعية على ساحات الانتفاضة، وقد يكون ما قبل عنه إنه تغاضي حزب الله عن مشاركة أعداد متزايدة من أبناء ما يعتبرها بيئته الشعبية في التظاهرات والاعتصامات والمواجهات في شارع الحمراء وعلى مدار ساحة النجمة حيث يوجد مبنى البرلمان، ما شجع البعض على إسداء مثل هذا النصح ظنا منه أنه يشجع الحزب

على الإنسلاخ عن منظومة السلطة ودعم الانتفاضة وبالتالي الاستفادة من انتصارها. وهنا أيضا نلمس جهلا أو تجاهلا للأسباب السياسية والاجتماعية وخصوصا الإقليمية، التي أجبرت حزب الله على ذلك.

الطبيعة الطبقية والعقيدة المذهبية لحزب الله وارتباطه النبوي بنظام إيران، تضعه حتما في موقع العداء لأي انتفاضة مناهضة للنظام الطائفي وللاستبداد والتبعية

لقد بينا سابقا في مقالات عديدة دور حزب الله في سحق المقاومة الوطنية اللبنانية، وفي احتكار شعار المقاومة لمصلحة منظومة طائفية وفي توظيفها لخدمة هيمنته داخلية، ومد سيطرة نظام الملاي الإيراني الذي يتبعه على الألاف من الشبان اللبنانيين الذين زج بهم في سوريا.

إن الطبيعة الطبقية والعقيدة المذهبية لحزب الله وارتباطه النبوي بنظام إيران، تضعه حتما في موقع العداء لأي انتفاضة شعبية وطنية مناهضة للنظام الطائفي وللاستبداد والتبعية، فكيف

السياسية، تضعها أحزاب السلطة في مواجهة بعضها لكي تتمكن من تآبيد سيطرتها عليها، فتتنازع على تقاسم مغنم السلطة بها وتتوافق على محاصراتها على حساب لقمة عيش أبنائها ومستقبلهم ومستقبل بلادهم. ولا يميز حزب الله عن باقي المنظومة سوى أنه تمكن من خلال انتمائه إلى منظومة نظام الملاي الإيراني أو كونه امتدادا إقليميا لها، ومن خلال أيديولوجيا مذهبية متحجرة وبما يمتلك من سلاح ومسحين، أن يهيمن على كامل المنظومة ويوظفها لمصلحته ومصصلحة أسياده في طهران، على الأقل على المستوى السياسي إن لم يكن أيضا على المستوى الاقتصادي والمالي في ظل الحصار الدولي المضروب عليهما.

إن الاعتراف بشرعية التمثيل الشعبي "المذهبي" لحزب الله أو لسواه هو اعتراف بمشروعية كامل المنظومة الطائفية المسيطرة في لبنان.

كما أن الظن بأن حزب الله يهتم بالأوضاع البائسة التي يعانيها أبناء المناطق التي تقع تحت سيطرته هو وهم تدحذه الوقائع على مدى عشرات السنين الماضية، كما يدحضه مقتل الآلاف من الشبان اللبنانيين الذين زج بهم في سوريا.

إن الطبيعة الطبقية والعقيدة المذهبية لحزب الله وارتباطه النبوي بنظام إيران، تضعه حتما في موقع العداء لأي انتفاضة شعبية وطنية مناهضة للنظام الطائفي وللاستبداد والتبعية، فكيف



إذا أضفنا حجم المكاسب والمغانم التي تحضل عليها نتيجة هيمنتها شبه الكاملة على منظومة المناهية المحلية.

أما لماذا أوقف حزب الله شن حملاته على الانتفاضة، وكيف تغاضى عن تزايد مشاركة "الشيعية" فيها، فهذا مرده أنه بات بين فكي كمشاة أطلقت عليه: من الناحية الإقليمية نجد أن المحور الذي ينتمي إليه يرتفع تحت وطأة الانتفاضات الشعبية، من بيروت إلى طهران مروراً بالعراق، في وقت تزداد الضغوط الدولية عليه خصوصا بعد اغتيال قاسم سليمان، والردي غير المتكافي على هذا الاغتيال، وإسقاط طائرة الركاب الأوكرانية ومقتل كل من كان على متنها، وعجز السلطات الإيرانية عن تبرير هذه الجريمة.

أما الفك الثاني للمكاشة فهو عدم قدرة حزب الله على الاستمرار في كبت الانفجار الاجتماعي في مناطق سيطرته، في حين يتوالى هذا الانفجار فصولا في سائر المناطق التي تجرت على السلطة بسببها الحاضرة، فالخام الذي يبادر الحزب إلى الدفاع عنه بكل صلف في بداية الانتفاضة استمر في وضع البلاد في حالة سقوط حر، حيث أغلقت العديد من المؤسسات وتضاعف حجم البطالة وانهار سعر صرف العملة وتضاعفت أسعار السلع والخدمات... فابن المرء هكذا وجد حزب الله نفسه مضطرا للتغاضي عن مشاركة "ناسه" في

حكومة الفخفاخ والحاجة إلى العقلانية بدل الشعارات

على الواقع المرير الذي تواجهه الدولة ويعاني منه المجتمع، كما على غيرها من الأحزاب الشريكة أن تتجاوز نزاعاتها الحزبية لتبني مشروعا واقعا وعقلانيا للحكم يتجاوب مع رهانات الداخل وتحولات الخارج.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

إن الحديث عن حكومة "ثورية" سيعني في جانب منه، الإبقاء على ذات الخطاب الاتهامي لما يصر البعض على أنها قوى الثورة المضادة في الداخل والخارج، وفي ذلك عودة إلى ما قبل فترة براغماتية التكنوقراط التي مثلتها حكومة مهدي جمعة، وسياسة التوافقات التي تزعمها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، والتي انتهت حركة النهضة لاحقا، وأكدت أنها وافقت عليها مضطرا نتيجة انتخابات 2014 التي لم تمنحها الأغلبية لتتولى الحكم. ولا تبدو وجهة المستقبل التي يبادر بها الفخفاخ بعد تكليفه مريحة، خصوصا إذا قرر فعلا أن يضم إلى حكومته بعض الوجوه والأصوات الراديكالية التي مثلت خلال الفترة الماضية أبقا مواقف تبنها حركة النهضة انطلاقا من انتمائها العقائدي وبنيتها التنظيمية العابرة للحدود، وترك المجال لغير المنتمين إليها للتعبير عنها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع بعض الدول العربية أو مع الغرب وحتى مع بعض القوى الداخلية، فمجرد الدفع بتونس إلى سياسة المحاور، من منطلقات "ثورية" سيضع البلاد خارج إطار العقلانية السياسية والديبلوماسية التي بنت عليها قيم دولتها الوطنية منذ الاستقلال، كما أن الشعارات والمواقف المشنجة قد تحقق مصالح انتخابية أو مادية شخصية، ولكنها لن تنفع البلاد في شيء بل تدفع بها إلى العزلة، فالعالم اليوم هو عالم المصالح والحسابات الدقيقة وارتباطات المنافع المشتركة والصفتان المريحة، وليس عالم الشعارات بما فيها شعارات الديمقراطية التي لم تعد تعني شيئا في الغرب في ظل اختلاط المفاهيم، إلا لمنطلقات المجتمع المدني التي تستعملها في خدمة استثماراتها الدولية.

المر الذي يرفض، من منطلقات مبدئية، الدخول في أي تشكيل حكومي مع الإخوان، واتهم رئيس الحكومة المكلف بأنه يتحمل جزءا من المسؤولية السياسية على الاغتيالات السياسية وجرائم الإرهاب التي عرفتها البلاد خلال فترة حكم الترويكا التي كان جزءا منها، وكان حزبه شريكا فيها.

نأتي الآن إلى ما هو أهم وهو حجم التحديات التي تواجه حكومة الفخفاخ، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، خصوصا وأن الرجل لن يُنفذ برنامجه الخاص، وإنما سيكون مكلفا بتنفيذ برنامج الأحزاب الذي ستشترك في حكومته وتوفر لها الحزام السياسي، والتي لا تخلو من تناقضات في ما بينها وخصوصا في ما يتعلق بالتمويل الاقتصادي والتوازنات الداخلية والعلاقات الخارجية.

وسيكون على حركة النهضة أن تتفهم طبيعة التحديات التي تواجهها تونس، والتي لا تحتاج إلى الصراخ الثوري بقدر ما تحتاج إلى الثورة

لا أعتقد أن الكفاءة العلمية لرئيس الحكومة التونسية المكلف إلياس الفخفاخ محل شك من أي كان، والليبرالية التي أعلنها بوضوح خلال برنامجه الذي تقدم به للانتخابات الرئاسية العام الماضي، وبالنسبة لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي ينتمي إليه ويرأس مجلسه الوطني، والذي لم يحصل رغم تاريخه ونضالاته وشعاراته على أي مقعد برلماني خلال تشريعات 2019. لكن يبقى السؤال الأول، لماذا وقع الاختيار على الفخفاخ دون غيره من الكفاءات التي تم ترشيحها للرئيس قيس سعيد، حكيم بن حمودة ومنجي مرزوق وفاضل عبد الكافي، وجميعهم من خبراء الاقتصاد المرموقين في الداخل والخارج، وممن كانت لهم تجارب سابقة في الحكم؟

ويبدو أن الجواب الأقرب للمنطق هو أن الفخفاخ كان الوحيد بين هؤلاء الذي لم يطرحه حزب قلب تونس بزعامة نبيل القروي منافس الرئيس سعيد في الدور الثاني للرئاسيات، والذي يمثل حالة سياسية مثيرة للجدل منذ حصل على المرتبة الثانية في البرلمان بعد حركة النهضة، حيث بقدر ما تحظى أصوات ناخبيه بالترحيب في عمليات التصويت، يبدو تشريكه في الحكم مرفوضا من قبل الأحزاب ذات المرجعية الثورية التي تتهمه بالفساد وأحيانا بالانتماء إلى المنظومة السابقة.

ومن المنتظر أن يحصل الفخفاخ الذي كان وزيرا للمالية، وللسياحة بالنيابة في حكومة الترويكا بين العامين 2011 و2013، على أغلبية مريحة في البرلمان، حيث صوتت له أغلب الأحزاب. حركة النهضة تعتبره في العلن صديقا، وفي الخفاء واجهة مريحة للتعامل مع الغرب وخاصة فرنسا التي درس فيها ويحمل جنسيتها جنسية ثانية بعد التونسية. والتيار الديمقراطي كان وراء ترشيحه، وحركة الشعب التي أبدت استعدادها للمشاركة في الحكومة، وحركة تحيا تونس التي تبدو قريبة من توجهاته، وكذلك كتلة الإصلاح الوطني التي لم تعترض عليه.

وفي حالة رفضه التصويت لحكومة الفخفاخ، فإن قلب تونس سيربح ويستريح بوجوده في المعارضة إلى جانب الحزب الدستوري

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا أعتقد أن الكفاءة العلمية لرئيس الحكومة التونسية المكلف إلياس الفخفاخ محل شك من أي كان، والليبرالية التي أعلنها بوضوح خلال برنامجه الذي تقدم به للانتخابات الرئاسية العام الماضي، وبالنسبة لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي ينتمي إليه ويرأس مجلسه الوطني، والذي لم يحصل رغم تاريخه ونضالاته وشعاراته على أي مقعد برلماني خلال تشريعات 2019. لكن يبقى السؤال الأول، لماذا وقع الاختيار على الفخفاخ دون غيره من الكفاءات التي تم ترشيحها للرئيس قيس سعيد، حكيم بن حمودة ومنجي مرزوق وفاضل عبد الكافي، وجميعهم من خبراء الاقتصاد المرموقين في الداخل والخارج، وممن كانت لهم تجارب سابقة في الحكم؟

ويبدو أن الجواب الأقرب للمنطق هو أن الفخفاخ كان الوحيد بين هؤلاء الذي لم يطرحه حزب قلب تونس بزعامة نبيل القروي منافس الرئيس سعيد في الدور الثاني للرئاسيات، والذي يمثل حالة سياسية مثيرة للجدل منذ حصل على المرتبة الثانية في البرلمان بعد حركة النهضة، حيث بقدر ما تحظى أصوات ناخبيه بالترحيب في عمليات التصويت، يبدو تشريكه في الحكم مرفوضا من قبل الأحزاب ذات المرجعية الثورية التي تتهمه بالفساد وأحيانا بالانتماء إلى المنظومة السابقة.

ومن المنتظر أن يحصل الفخفاخ الذي كان وزيرا للمالية، وللسياحة بالنيابة في حكومة الترويكا بين العامين 2011 و2013، على أغلبية مريحة في البرلمان، حيث صوتت له أغلب الأحزاب. حركة النهضة تعتبره في العلن صديقا، وفي الخفاء واجهة مريحة للتعامل مع الغرب وخاصة فرنسا التي درس فيها ويحمل جنسيتها جنسية ثانية بعد التونسية. والتيار الديمقراطي كان وراء ترشيحه، وحركة الشعب التي أبدت استعدادها للمشاركة في الحكومة، وحركة تحيا تونس التي تبدو قريبة من توجهاته، وكذلك كتلة الإصلاح الوطني التي لم تعترض عليه.

وفي حالة رفضه التصويت لحكومة الفخفاخ، فإن قلب تونس سيربح ويستريح بوجوده في المعارضة إلى جانب الحزب الدستوري

النظام الجزائري يخترع أحزاب موالاة جديدة

وفي هذا الصدد كتبت يومية الشروق مشيرة إلى أن مبرر إنشاء الأحزاب الجديدة يعود إلى أن المشهد الجزائري العام ما فتى يشهد دعوات ملحة إلى "توطيد الجناح النوفمبري الباديبي وتوحيد، وعدم ترك الساحة فارغة للتيار العلماني التغريبي".

وفهم من استخدام النظام الجزائري لمصطلح "النوفمبري" أنه لا يعني جبهة التحرير الوطني، فهو مجرد فستيفاس غير موحدة حيث تتجاوز فيه كل التيارات السياسية والعقائدية المختلفة، بل يعني بالدرجة الأولى ما يدعوه بتراث ثورة نوفمبر 1954 المتمثلة في عقيدة الجيش الجزائري، وبسلوك الراحل أحمد قايد صالح.

أما مصطلح التيار الباديبي فيعني لدى النظام الجزائري، التيار الإسلامي المتمثل في جمعية العلماء المسلمين التي ليس لها ارتباطات عقائدية مع تنظيم الإخوان المسلمين الساعي إلى بناء الخلافة الإسلامية العابرة للدولة الوطنية كما هو حال حزب حركة مجتمع السلم الذي يرأسه عبدالرزاق مقري، ولا يعني أيضا التيار الإسلامي المتمثل حسب وجهة نظر السلطات الجزائرية، في بقايا حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية وما أشق منها من اتجاهات فرعية. على هذا الأساس يفهم المرء لماذا استقبل الرئيس عبدالمجيد تبون الأسبوع الماضي رئيس جمعية المسلمين عبدالرزاق قسوم، أما التيار التغريبي الذي يربط العربي الشريف مجابهته فهو ذلك التيار المركب الذي يتمفصل فيه اتجاه الجماعة الداعية إلى انفصال الأمازيغ أو إلى الحكم الذاتي، واتجاه دعاة العلمانية بمضمونها الغربي الخالص. وهكذا ندر أن هذه المعادلة الجديدة، التي يسعى الجناح المنتصر من النظام الجزائري أن يخترعها كاساس ضابط للتعددية الحزبية التي يريد تشكيل قسماتها في المجتمع السياسي الجزائري بعد عزل جناح الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، هي بمثابة رسالة للتعددية الحزبية التقليدية القائمة على الأساس العقائدي البدائي، وليس على أساس الوازع المدني المعصري.

وهنا نتساءل: هل سينشئ الحراك الشعبي حزبا قويا وموحدا له جذور صلبة في تربة الجزائر لخوض المعركة الحاسمة لقب المعادلة السياسية رأسا على عقب؟ أم أن تكوينه الفسيفسائي المقابل لبنية النظام الحاكم سيحول دون تغيير الخارطة السياسية؟

أزراج عمر
كاتب جزائري

ركزت وسائل الإعلام الجزائرية هذا الأسبوع على تغطية التحركات الدبلوماسية للرئيس عبدالمجيد تبون في ألمانيا حيث شارك في أشغال الندوة الدولية لإيجاد حل سلمي للصراع المسلح بليبيا، كما ركزت أيضا على نشاطات الوزراء في المحافظات، وعلى تصريحات رئيس الحكومة عبدالعزيز جراد بخصوص ضرورة الشروع في سن القوانين ضد الكراهية وما يدعى اعتباريا بالعنصرية في المجتمع الجزائري. ولكن هناك تحركات أخرى تجري في الكواليس بعيدا عن عين الإعلام وترمي إلى ضبط قواعد اللعبة السياسية في البلاد قبل الإنطلاق في تعديل الدستور وفي إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والولائية.

تتلخص هذه التحركات في الخطوة التي بدأ النظام الجزائري يخطوها للدفع بترسانته في الجزائر لتأسيس أحزاب جديدة باسم ثورة نوفمبر وباسم التيار الإسلامي الإصلاحية إلى جانب رموز إسلامية أخرى لها ولايات للسلطة، بعد أن أدرك أن دور أحزاب الموالاة، وفي مقدمتها حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي قد انتهت، حيث لم يعد يراهن عليها بعد أن سقطت ألقعتها وأصبحت تمثل عبئا على الحياة السياسية بشكل عام، ومازقا لهذا النظام الذي أنشأها بشكل خاص. في هذا المناخ أعلن العقيد المتقاعد العربي الشريف عن تأسيس حزب جديد، صريحة شخصيات لم يعلن بعد أسماؤها. ومن الملاحظ أن الصيغة الجديدة التي يربط النظام تفعليلها تختلف في الشكل عن تلك الصيغة التي عمل بها حينما سمح في ثمانينات القرن العشرين بالتعددية الحزبية، ويتلخص الاختلاف في استخدام ثنائية النوفمبري/ الباديبي، أي ثراث ثورة نوفمبر 1954، والتيار الباديبي (نسبة إلى الإمام عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) لمجابهة التيارات التي ترفض نتائج الانتخابات الرئاسية وطريقة إجرائها وتشكيل الحكومة المعينة برئاسة عبدالعزيز جراد. ولا شك أن هذا الحزب الجديد الذي يقوده العربي الشريف لن يكون بيضة القبان، بل ينتظر أن تليه أحزاب جديدة أخرى سوف تعلن عن نفسها قريبا.